AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4991 | الإثنين | 27 ربيع الأول 1446 هـ | 30 سبتمبر 2024 م | السنة السابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

بالتعاون مع جمعية «علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط»

البورصة تبحث تأثير الابتكار الرقمي على نشاط علاقات المستثمرين

نظّمت بورصة الكويت وجمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط وفرعها بالكويت (MEIRA) فعالية معنية بالابتكار الرقمي والتقدم التكنولوجي وتأثيرهم على نشاط علاقات المستثمرين، وذلك أمس الأحد الموافق 29 سبتمبر 2024 في مبنى البورصة، وذلك ضمن جهودها المستمرة لتطوير نشاط علاقات المستثمرين ورفع مستوى شفافية التعامل بين الشركات المدرجة والمساهمين المحليين والعالميين الحاليين والمستثمرين المحتملين وغيرهم من أصحاب المصالح.

تضمنت الفعالية عرض تقديمي ركز على الابتكار الرقمي وأثره على علاقات المستثمرين، قدمته مالشاني سيلفا، الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة Smart Media The Annual Report Company، والتي تناول أحدث التطورات في إعداد مختلف أنواع التقارير المؤسسية، والتي تتضمن التقارير السنوية وتقارير الاستدامة، وكيفية تحويل تلك التقارير التقليدية إلى حلول رقمية متقدمة. كما سلط العرض الضوء على الابتكار الرقمي وأهميته لممارسي علاقات المستثمرين، والذي اصبح ضرورياً للتعامل بفعالية مع أصحاب المصالح، وتعزيز الشفافية، وتحقيق قيمة طويلة الأجل للشركات، حيث أن تبني الأدوات والاستراتيجيات الرقمية المتطورة يسهل تقديم المعلومات الملائمة والمخصصة في الوقت المناسب، مما يعزز التواصل مع المستثمرين والمحللين المحليين والدوليين.

كما القى أندري كوزهيفنيكوف، الرئيس التنفيذي لشركة Fanda، حلقة نقاشية حول التفاعل الرقمي بين ممارسي علاقات المستثمرين في الشركات المدرجة و أصحاب المصالح، والتي ناقش فيها سبل بناء نظام رقمي شامل للتواصل بما يتضمن المواقع الإلكترونية والتطبيقات الذكية، وتقنيات البث المباشر لمؤتمرات المحللين، ونظم إدارة العلاقات ونشر الإفصاحات والإعلانات، وغيرها من التقنيات الحديثة، وذلك لتمكين العاملين في نشاط علاقات المستثمرين من تحقيق تواصل هادف مع أصحاب المصالح كافة.

واختتم الفعالية فيصل كانث، الشريك الإداري لشركة Fai–vue Partners، والذي قدّم ورشة عمل تفاعلية بعنوان "قياس تأثير علاقات المستثمرين على المؤسسة". وتناولت هذه الجلسة القيمة القابلة للقياس التي يمكن أن تضيفها علاقات المستثمرين إلى مختلف قطاعات وأنشطة الشركة. ذلك وأوضح كانث كيفية قياس القيمة المضافة لأنشطة علاقات المستثمرين من خلال تطوير معايير قوية لمعرفة تأثيرها على مؤشرات الأداء الرئيسية، مثل آراء المستثمرين، والوصول إلى رؤوس المال، إضافة إلى سمعة الشركة ككل لتمكين الشركات من اتخاذ قرارات مدفوعة بالبيانات، وتخصيص الموارد بفعالية، وإثبات القيمة الاستراتيجية لهذا النشاط المهم في الشركة.

يأتي التعاون بين بورصة الكويت وجمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط تفعيلاً لاستراتيجية الشركة للاستدامة المؤسسية، ومثالاً على مساعيها الدؤوبة نحو زيادة الوعي المالي، وزيادة الوعي بأسواق المال بين المستثمرين الحاليين والمحتملين.

وتعليقاً على هذه الشراكة، قال فهد البشر، مدير إدارة علاقات المستثمرين في بورصة الكويت: "الابتكار الرقمي والتقدم التكنولوجي يُعيدان تشكيل علاقات المستثمرين، مما يُسهّل على الشركات التواصل، ويُعزز الشفافية، ويُمكّنها مَن الوصول إلى قاعدة أكبر من المساهمين والمستثمرين المحتملين. فمن خلال المنصات والتطبيقات المتقدمة، أصبحت الشركات قادرة على مشاركة التقارير المالية، والتحديثات التنظيمية، والمعلومات الأساسية بسهولة، مما يُبقي المساهمين والمستثمرين المحتملين وكافة أصحاب المصالح على اطلاع دائم. ومع تقدم التكنولوجيا، أصبحت استراتيجيات علاقات المستثمرين أكثر توجهاً، ومبنية على البيانات، وقابلة للتكيف.

وأضاف البشر: "تلتزم بورصة الكويت بتعزيز نشاط علاقات المستثمرين والحفاظ على المعايير الدولية في حوكمة الشركات، بهدف تعزيز سمعة وكفاءة وجاذبية سوق المال الكويتي. هذا ونتقدم بالشكر لجمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط على شراكتها الإستراتيجية مع بورصة الكويت ونتطلع إلى المزيد من التعاون في المستقبل."

ومن جهته، أشاد باولو كاساماسيما، الرئيس التنفيذي لجمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط، بمواضيع الورشة، قائلاً: "تلتزم جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط برفع مستوى هذا النشاط في المنطقة، وتعد هذه الفعاليات ضرورة لتبادل المعرفة وتعزيز الابتكار. فقد أصبح الابتكار الرقمي محركاً رئيسياً للنجاح، وكانت المناقشات اليوم فعالة في تسليط الضوء على كيفية التكنولوجيا في تعزيز نشاط علاقات المستثمرين. أود أن أعرب عن خالص امتناني لبورصة الكويت على استضافتنا اليوم، وأشكر البورصة على تفانيها الثابت في تطوير هذا النشاط الحيوي."

ذلك وشدد محمد عبدال، عضو مجلس إدارة ومدير جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (MEIRA) – فرع الكويت والرئيس التنفيذي للاتصالات في مجموعة زين على أهمية التأقلم مع التغييرات في نشاط علاقات المستثمرين، قائلاً: "يكمن مستقبل النشاط في تبني استراتيجيات جديدة، ومع تطور الشركات، يجب علينا أن نطور نهجنا في التواصل مع كافة المستثمرين. هذا وقد سلطت ورش وجلسات اليوم الضوء على بعض الأدوات والتقنيات التي نحتاجها للتكيف في هذا المجال الحيوي."

كما أضافت دلال الدوسري، عضو مجلس إدارة جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط ونائب المدير العام لعلاقات المستثمرين في بنك الخليج: "أصبح التحول الرقمي ضروري للعاملين في نشاط علاقات المستثمرين، وقدم هذا الحدث رؤى قيمة حول كيفية الاستفادة من التكنولوجيا لتحسين التواصل وبناء علاقات أقوى مع أصحاب المصالح. أود أن أشكر بورصة الكويت لاستضافة هذه الورشة ودعم مبادرات جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط على مر السنين."

هذا وتشكل المبادرة جزءًا من جهود بورصة الكويت لإحداث تأثير هادف على المجتمعات التي تعمل فيها، وتتماشى مع الهدف الرابع المعني بالتعليم الجيد والهدف السابع عشر المتعلق بالشراكة من أجل الأهداف من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

تنص إستراتيجية بورصة الكويت للاستدامة المؤسسية على ضمان تطبيق المبادرات وتوافقها مع حوكمة المسؤولية الاجتماعية للشركة، ومعايير افضل الممارسات في القطاع الذي تعمل به، وتوقعات المستثمرين؛ بالإضافة الى إنشاء شراكات قوية ومستدامة تساعد بورصة الكويت على تحقيق النجاح وتتيح للشركة الاستفادة من قدرات ونقاط قوة الشركات أو المؤسسات الأخرى التي تمتلك خبرة في مجالات مختلفة، بالإضافة إلى دمج جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات مع ثقافة الشركة، وذلك من أجل تحقيق الاستدامة والتأثير المستمر ليتم تنفيذه وغرسه في عمليات الشركة اليومية.

كجزء من الإستراتيجية، أطلقت بورصة الكويت العديد من المبادرات بالشراكة مع المنظمات المحلية والدولية، مع التركيز على دعم المنظمات غير الحكومية والبرامج الخيرية، ومحو الأمية المالية والتوعية بأسواق المال، بالإضافة إلى تمكين المرأة، وحماية البيئة.

لقطة جماعية من الفعالية

جلسة حمراء للمؤشرات

أغلقت البورصة تعاملاتها أمس الأحد على انخفاض مؤشرها العام 45ر40 نقطة بنسبة بلغت 0ر63 في المئة ليبلغ مستوى 7151ر67 نقطة.

وتم تداول 457ر6 مليون سهم عبر 19668 صفقة نقدية بقيمة 60ر9 مليون دينار (نحو 185ر7 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 39ر21 نقطة بنسبة بلغت 0ر63 في المئة ليبلغ مستوى 6232ر65 نقطة من خلال تداول 384ر2 مليون سهم عبر 14452 صفقة نقدية بقيمة 38ر2 مليون دينار (نحو 116ر5 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 49ر23 نقطة بنسبة بلغت 0ر63 في المئة ليبلغ مستوى 7740ر61 نقطة من خلال تداول 73ر4 مليون سهم عبر 5216 صفقة بقيمة 22ر7 مليون دينار (نحو 69ر2 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 52ر62 نقطة بنسبة بلغت 0ر86 في المئة ليبلغ مستوى 6073ر66 نقطة من خلال تداول 304ر2 مليون سهم عبر 9699 صفقة نقدية بقيمة 29 مليون دينار (نحو 88ر4 مليون دولار).

وكانت شركات (وطنية د ق) و(م الأعمال) و(ساحل) و(يونيكاب) الأكثر ارتفاعا في حين كانت شركات (متحدة) و(خليج ت) و(مينا) و(تجارة) الأكثر انخفاضا.

«المركزي»: ودائع القطاع الخاص بالبنوك المحلية تسجل 36.8 مليار دينار خلال أغسطس

أعلن محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون أمس الأحد تطوير (المركزي) النشرة الإحصائية النقدية الشهرية بدءا من إصدار شهر أغسطس الماضي.

وقال الهارون في تصريح صحافي إن تطوير النشرة يأتي في إطار حرص (المركزي) المستمر على تطوير قواعد البيانات الإحصائية وتوفير بيانات متكاملة وشاملة من حيث نطاق تغطيتها ودورية إصدارها وحداثتها وجودتها وفق أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

وأضاف أن تطوير قواعد البيانات الإحصائية المتعلقة بالقطاع المصرفي والمالي المحلي على وجه الخصوص ومؤشرات المجاميع النقدية على وجه العموم يأتي استمرارا لجهود البنك في تعزيز الإفصاح والشفافية وذلك من خلال توسيع دائرة البيانات والمعلومات التي ينشرها وزيادة سهولة الوصول إليها.

وأوضح أن تطوير محتويات النشرة الإحصائية النقدية الشهرية اشتمل على استحداث جداول جديدة وتطوير محتويات جداول قائمة وتقديم الجداول المتعلقة بالبنوك المحلية على نحو أكثر تفصيلا عبر تقسيمها لجداول خاصة بالبنوك المحلية التقليدية تشمل الموجودات والمطلوبات وأخرى مماثلة خاصة بالبنوك المحلية الإسلامية.

وأشار إلى تقسيم جدول اتفاقيات التسهيلات الائتمانية في ثلاثة جداول (المقيمين وغير المقيمين والإجمالي) وكذلك قسم جدول إجمالي الودائع في ثلاثة جداول أخرى (المقيمين وغير المقيمين والإجمالي).

وأكد الهارون أن (المركزي) سيواصل نهجه في تعزيز الشفافية وتسهيل الوصول للبيانات والإحصائيات الدقيقة الموثوقة لجميع الباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والمصرفي والمالي في البلاد.

يذكر أنه يمكن الاطلاع على النشرة المحدثة ابتداء من نشرة شهر أغسطس الماضي من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي.

النشرة الاحصائية النقدية

أعلن بنك الكويت المركزي أمس الأحد ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن 2) بنسبة 0ر8 في المئة إلى 40ر2 مليار دينار كويتي (نحو 132ر6 مليار دولار أمريكي) في شهر أغسطس الماضي على أساس شهري.

وقالت إدارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك في جداول إحصائية إن ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار ارتفعت في أغسطس الماضي 0ر8 في المئة لتصل إلى 36ر8 مليار دينار (نحو 121ر4 مليار دولار).

وأضافت أن ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية ارتفعت 0ر3 في المئة لتبلغ 1ر83 مليار دينار (نحو 6 مليارات دولار) فيما استقر إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار ممثلا بسندات (المركزي) عند 2ر7 مليار دينار (نحو 8ر9 مليار دولار).

وأوضحت أن إجمالي موجودات البنوك المحلية ارتفع بنسبة 0ر7 في المئة في أغسطس الماضي إلى 88ر5 مليار دينار (نحو 292 مليار دولار) فيما ارتفع صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بنسبة 1ر5 في المئة إلى 13ر6 مليار دينار (نحو 44ر8 مليار دولار).

وذكرت أن الودائع لأجل لدى (المركزي) انخفضت في أغسطس الماضي بنسبة 8ر8 في المئة إلى مليار دينار (نحو 3ر3 مليار دولار) كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية النقدية (القروض) بنسبة 0ر1 في المئة إلى 55ر4 مليار دينار (نحو 182ر4 مليار دولار).

وبينت أن متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة لاستحقاق عام واحد استقر في أغسطس الماضي عند 4ر625 في المئة فيما انخفض تمويل الواردات الكويتية بنسبة 79ر3 في المئة إلى 162ر5 مليون دينار (نحو 536 مليون دولار) بينما انخفض متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار بنسبة 0ر2 في المئة إلى 305ر3 فلس.

ويقصد بعرض النقد في معناه الضيق حجم العمليات الجارية ويشمل العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المودعة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب فيما يشمل عرض النقد بمفهومه الواسع إضافة إلى النقود الجارية حسابات ودائع لأجل وحسابات التوفير.

باسل الهارون

«وربة كابيتال» تتحول للربحية فصلياً وسنوياً وتوصي بتوزيع نقدي

تحولت شركة وربة كابيتال القابضة للربحية في الربع الرابع المنتهي بـ31 يوليو 2024، وعلى مستوى العام ككل، مع توصية بتوزيع أرباح نقدية سنوية على المساهمين.

ووفق بيان للبورصة، أمس الأحد، بلغت أرباح الشركة بالثلاثة أشهر المنتهية بختام يوليو السابق 819.67 ألف دينار، مقابل 1.33 مليون دينار خسائر الربع الرابع المناظر من عام 2023.

كما تحولت "وربة كابيتال" إيجابياً في العام المنتهي بـ31 يوليو 2024 بقيمة 739.80 ألف دينار، مقارنة بخسائر العام السابق له البالغ 1.40 مليون دينار.

وعزا البيان التحول للربحية إلى أن السنة السابقة تضمنت بعض البنود غير المتكررة المتعلقة بانخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة والممتلكات والمنشآت والمعدات.

يأتي ذلك إلى جانب استلام المتحصلات من المطالبات المتعلقة بأوراق استثمار أجنبية التي تم استبعادها من الاعتراف في السنوت السابقة، والمدرجة ضمن بند الإيرادات الأخرى.

وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 24.8 % من القيمة الاسمية للسهم، بواقع 24.8 فلس لكل سهم عن العام الماضي.

وكانت خسائر "وربة كابيتال" قد ارتفعت خلال التسعة أشهر المنتهية بـ30 أبريل 2024 بنسبة 12.39 % عند 79.87 ألف دينار، مقابل 71.06 ألف دينار خسائر الفترة ذاتها من عام 2023.

"أسواق المال" تصدر قراراً بشأن خطأ بتعديل أحكام الرهن

أصدرت هيئة أسواق المال القرار رقم 130 لسنة 2024 بشأن استدراك الخطأ الوارد في القرار رقم 128 لسنة 2024؛ لتعديل بعض أحكام رهن الأوراق المالية.

ووفق بيان الهيئة، أمس الأحد، فقد تقرر تعديل المادة رقم –9 14 من الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما وفقاً للمرفق رقم (1) لهذا القرار. وتضمن التعديل أنه في الحالة المذكورة في (المادة 9–13) من هذا الكتاب، يلتزم مدير محفظة الاستثمار أو وسيط الدائن المرتهن بتنفيذ تعليمات الدائن المرتهن بتملك الأوراق المالية أو بيعها والوفاء بحق الدائن المرتهن.

وتابعت أن ذلك بشرط إعذار المدين الراهن والكفيل العيني إن وجد بموجب إخطار ورقي أو إلكتروني يوجه لهما وفقاً للطريقة المبينة بعقد الرهن ويجب أن يتم التوجيه خلال 5 أيام عمل أو وفقاً للمادة المتفق عليها بعقد الرهن.

وقالت إنه على مدير محفظة الاستثمار أو الوسيط – حسب الأحوال – أن يتأكد من وجود عقد الرهن واشتماله على الشرط الوارد في المادة السابقة، ويتم البيع وفقاً لقواعد البورصة أو وكالة المقاصة حسب الأحوال.